

ثلاثة ايام وجاربه يوما ثم البق وسار يوما نحو البلد الذي
فيه مولاه وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل
اخذه ثانيا وجاربه اليوم الثالث ودفعه الى المولى فله جعل
اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل والسب كان العبد حين
ابق من الذي اخذه وجده المولى فواخذه او بداله في الاباء
فرجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارق
الذي اخذه وجاء الى مولاه متوجها يريد الاباق كان للذي
اخذه جعل اليوم الاول قال ابن الشحنة عنه هذه المسئلة
الى التمة قلت يظهر ان هذه المسئلة هي عين مال او بداله في
الاباق فرجع الى مولاه وقد صرح انفا انه لا جعل هناك
وهنا صرح بجعل اليوم ويمكن ان يقال ان ذلك فيما اذا بدا
له في الاباق فرجع الى مولاه فلا جعل لانه لا يضع له في
العود الى المولى والثانية مخصوصة بما اذا اليفر من الخذ
بل عماد الى مولاه لا يريد اباق لان لا خذ الاخذ ثم اش
في عوده الى مولاه وفي الشرح المذكور رجل اخذ عبدا
ايقام من مسيرة شهر وسار به ثلاثة ايام او اكثر ليورده
على صاحبه فاشتقه صاحبه ثم هرب بعد ما عتق كان له
الجعل لان الاعتاق قبض قال ولودبره والمسئلة بجالها

فلا

فلا جعل له او ملكه لمن اتى به قبل القبض لا يجب ايضا ولو
قبضه بعد التدبير او قبله او قبل التملك يجب الجعل ولو
باعه قبل القبض من اتى به يجب الجعل بخلاف الهبة وفي
مختصر المحيط ولورده اثنان فالجعل بينهما نصفان وان كان
عبدا محجورا عليه ولو جاره به من مسيرة سفر فالقبض منه ثم
جاء به رجل اخر من مسيرة يوم ودفعاه الى المولى فللاول
نصف الجعل وللثاني ما يرضخ له والجعل واجب على الملاك
بقدر الانشاء ابق عبد الرهن فرد كان الجعل على المرتهن
الا ان يكون بعضه فارغا فخصه على الرهن وجعل العبد
المغضوب على الغاصب مولى الابق مكاتب او ما ذون
او وصى عليهم الجعل ويؤديه الوصى من مال التيم وفي
القنية رآه الابق استعمله في حاجة نفسه في الطريق ثم
ابق منه يضمن وعن ابي حنيفة مدة الفقد مفوضة الى
راي القاضى فيحكم بما ادى اليه اجرتها فيقسم ماله
حينئذ بين الاحياء من ورثته وهذا نص على انه انما يحكم
بموته بقضاء لانه امر محتمل فالتم ينضم اليه القضاء لا يصير
حجة وفي النيابيح وقد رها بعضهم بمائة وعشرين سنة
من يوم ولد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وعن محمد